

معهد فليحان ينظم ورشة عن موازنة ٢٠٠٩ شربل: نسبة العجز ستتجاوز ٣٠ في المئة

المستقبل - السبت ٧ سباط ٢٠٠٩ - العدد ٢٢١٢ - المستقبل الاقتصادي - صفحة ١٢

توقع مدير الموازنة وعقد النفقات في وزارة المال الياس شربل أن ترتفع نسبة العجز في مشروع موازنة ٢٠٠٩ الى أكثر من ٣٠ في المئة، بعدما كانت ٢٨,٣٧ في المئة في المشروع المعروض حالياً على مجلس الوزراء، وأن تتجاوز النفقات ١٦ ألف مليار ليرة، بزيادة نحو ٥٠٠ مليار عن المشروع الحالي. واذ لفت الى أن خدمة الدين العام في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠ في المئة من الإيرادات، تخوف من أن تزيد تكلفة خدمة الدين في موازنة ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليار ليرة "في حال لم يتخذ أي إجراء لاطفاء جزء من الدين"، مثل خصخصة قطاع الهاتف الخليوي.

وكان شربل يحاضر امس في المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ضمن ورشة عمل ينظمها المعهد عن "درس موازنة ٢٠٠٩ ومناقشتها"، وهي الأولى من سلسلة ورش عمل تقام خلال شباط الجاري ضمن برنامج "مواكبة تحديات الإصلاح في آلية الموازنة العامة في لبنان". وعرض شربل مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٩، فقال إنه "يندرج ضمن إطار عام هو برنامج الإصلاح الشامل الذي قدمته الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر باريس ٣ والذي تضمن برنامجاً خاصاً بالإصلاحات الضريبية، وبرنامجاً خاصاً بإصلاحات إدارة الإنفاق وإدارة الدين العام".

وأشار الى أن "تحضير مشروع الموازنة تمّ ضمن المهلة القانونية، وبعد جلسات مناقشة مع الإدارات المعنية، وتم رفع المشروع إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٤، وقرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ متابعة البحث في المشروع بين وزير المال وكل وزير لديه ملاحظات على المشروع". وذكر بأن "وزارة المال رفعت المشروع مجدداً إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢".

وتطرق شربل الى أبرز الأرقام والبنود في مشروع الموازنة كما أحالته الوزارة على مجلس الوزراء، وقال: "إن خدمة الدين في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠ في المئة من الإيرادات، وإذا لم يتخذ أي إجراء لاطفاء جزء من الدين العام، كخصخصة الخليوي، فإن خدمة الدين ستزيد في ٢٠١٠ نحو ٥٠٠ أو ٦٠٠ مليار ليرة على

الأقل".

وشدد على أن "وزير المال ينطلق في مناقشات الموازنة داخل مجلس الوزراء، من أن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي يجب أن تكون خطأ أحمر، ويجب خفضها لا اعادتها الى منحنى تصاعدي".
وقال ان تعميم موازنة ٢٠٠٩ "لم يكن مجرد مراسلة ادارية بل دليلاً لأعداد الموازنة"، مشيراً الى أنه "اعتمد مبدأ الاعتمادات بحسب الامكانيات من خلال تحديد سقف انفاق معين لكل ادارة". وشرح طريقة وضع هذا السقف مع الأخذ في الاعتبار معدلات الانفاق في السنتين الأخيرتين ومعدلات النمو والتضخم.
أضاف "كان التجاوب من الادارات ضعيفا ليس لأنها لا تريد التجاوب، بل ربما لأن ليس لديها الجهاز الاداري الذي يمكنه وضع هذه التقديرات". وكشف أن "عدداً من الموظفين ألحقوا بمديرية الموازنة ويخضعون لدورات تدريبية، ليتولوا مهمة مساعدة الادارات في التقديرات وفي اعداد مشاريع موازنتها".
وقال "في موازنة ٢٠١٠ سننتج الطريقة نفسها ولكن التطبيق سيكون أفضل، اذ سنرسل مذكرة الى الادارات لوضع توقعاتها المتوسطة المدى (٣ سنوات) وسنجري مشاورات مع هذه الادارات قبل تحديد السقف لكل منها، ونتوصل على أساس ذلك الى سقف اجمالي يعرضه وزير المال على مجلس الوزراء، وعندما يقره مجلس الوزراء يصبح ملزماً لكل الوزارات". ورأى أن "العمل ضمن سقف للإتفاق يساهم في ضبط الانفاق وترشيده وتخفيف التجاذب بين وزارة المال والادارات الأخرى خلال اعداد الموازنة".
وشارك الخبير الاقتصادي الدكتور كمال حمدان معقّباً.

السفير

شربل في ورشة للمعهد المالي: عجز موازنة ٢٠٠٩ سيتجاوز ٣٠٪



شربل متوسطاً مبيض وحمدان (علي علوش)

توقع مدير الموازنة وعقد النفقات في وزارة المال الياس شربل أن ترتفع نسبة العجز في مشروع موازنة ٢٠٠٩، إلى «أكثر من ٣٠ في المئة»، بعدما كانت ٢٨,٣٧ في المئة في المشروع المعروض حالياً على مجلس الوزراء، وأن تتجاوز النفقات ١٦ ألف مليار ليرة، بزيادة نحو ٥٠٠ مليار عن المشروع الحالي .
وإذ لفت إلى أن خدمة الدين العام في مشروع موازنة ٢٠٠٩ «تستهلك ٥٠ في المئة من الإيرادات»، تخوف من أن تزيد كلفة خدمة الدين في موازنة ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليار ليرة في حال «لم يتخذ أي إجراء لإطفاء جزء من الدين»، مثل خصخصة قطاع الهاتف الخليوي .
وحاضر شربل في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - المعهد المالي، ضمن ورشة عمل ينظمها عن «درس

موازنة ٢٠٠٩ ومناقشتها»، وهي الأولى من سلسلة ورش عمل تقام خلال شباط الجاري، ضمن برنامج «مواكبة تحديات الإصلاح في آلية الموازنة العامة في لبنان». وأشار شربل إلى أن مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٩، يدرج ضمن إطار عام هو برنامج الإصلاح الشامل الذي قدمته الحكومة اللبنانية إلى المؤتمر الدولي لدعم لبنان (مؤتمر باريس ٣)، مشدداً على أن «وزير المال ينطلق في مناقشات الموازنة داخل مجلس الوزراء، من أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي يجب أن تكون خطأ أحمر، ويجب خفضها لا إعادتها إلى منحنى تصاعدي». وقال ان تعميم موازنة ٢٠٠٩ «لم يكن مجرد مراسلة إدارية بل دليلاً لإعداد الموازنة»، مشيراً الى أنه «اعتمد مبدأ الاعتمادات بحسب الإمكانيات من خلال تحديد سقف إنفاق معين لكل إدارة». وشرح طريقة وضع هذا السقف مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإنفاق في السنتين الأخيرتين ومعدلات النمو والتضخم. وأضاف بأن التجاوب من الإدارات كان ضعيفاً، «ليس لأنها لا تريد التجاوب بل ربما لأن ليس لديها الجهاز الإداري الذي يمكنه وضع هذه التقديرات». وكشف أن «عددًا من الموظفين الحقوا بمديرية الموازنة ويخضعون لدورات تدريبية، ليتولوا مهمة مساعدة الإدارات في التقديرات وفي إعداد مشاريع موازنتها». ولفت إلى أن «ثمة نفقات إضافية تطلب حالياً في جلسات مجلس الوزراء، فضلاً عن أننا كنا لحظنا تقلص تمويل عجز كهرباء لبنان في حال تمت زيادة التعرفة على الشطر الأخير، لكن استبعاد خفض التعرفة سيؤدي إلى إضافة ٢٧٥ مليار ليرة على النفقات». وأشار في المقابل إلى زيادة في الواردات، بفعل توقع الحصول على ٨٥٠ مليار سنوياً من الرسم الثابت على صفحة البنزين. وشارك الخبير الاقتصادي الدكتور كمال حمدان معقّباً، في حضور مديرة المعهد لما مبين البساط

الخبر

el-akher

موازنة ٢٠٠٩

توقّع مدير الموازنة وعقد النفقات في وزارة المال إلياس شربل أن ترتفع نسبة العجز في مشروع موازنة عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٣٠ في المئة، بعدما كانت ٢٨،٢٧ في المئة في المشروع المعروض حالياً على مجلس الوزراء، كما توقّع أن تتجاوز النفقات ١٦ ألف مليار ليرة، بزيادة نحو ٥٠٠ مليار عن المشروع الحالي، ولفت إلى أن خدمة الدين العام تستهلك ٥٠ في المئة من الإيرادات. وقال شربل إن وزير المال ينطلق في مناقشات الموازنة داخل مجلس الوزراء، من أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي يجب أن تكون خطأ أحمر، ويجب خفضها لا إعادتها إلى منحنى تصاعدي، ولكنه حذّر من أن خدمة هذا الدين قد ترتفع عام ٢٠١٠ بقيمة ٥٠٠ مليار أو ٦٠٠ مليار ليرة على الأقل، إذا لم تحصل خصخصة الهاتف الخليوي، ولم تتم زيادة تعرفة الكهرباء! منوّهاً بزيادة الإيرادات من البنزين التي ستبلغ هذا العام حوالي ٨٥٠ مليار ليرة. وأشار شربل إلى اتجاه لاعتماد مبدأ شمولية مشروع الموازنة، بمعنى أن يكون كل الإنفاق العام ظاهراً في مشروع الموازنة، بما في ذلك إنفاق مجلس الإنماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة والصندوق البلدي المستقل، وقال إن مجلس الإنماء والإعمار زوّد وزارة المال في هذه السنة جدولاً أضيف إلى مشروع الموازنة، يتضمن تقديرات لسحوباته من القروض الخارجية، وهي تبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

اللقاء

يومية سياسية - عربية

شربل: عجز موازنة ٢٠٠٩ سيتجاوز ٣٠ في المئة والنفقات ستترفع إلى أكثر من ١٦ ألف مليار ليرة

توقع مدير الموازنة وعقد النفقات في وزارة المال الياس شربل ان ترتفع نسبة العجز في مشروع موازنة ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٣٠%، بعدما كانت ٢٨,٣٧% في المشروع المعروض حالياً على مجلس الوزراء، وأن تتجاوز النفقات ١٦ ألف مليار ليرة، بزيادة نحو ٥٠٠ مليار عن المشروع الحالي. ولفت إلى ان <خدمة الدين العام في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠% من الإيرادات، وهذا يثير الخوف لناحية زيادة كلفة خدمة الدين في موازنة ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليار ليرة في حال لم يتخذ أي إجراء لإطفاء جزء من الدين>.

كلام شربل جاء خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي حول <درس موازنة ٢٠٠٩ ومناقشتها>، وهي الأولى من سلسلة ورش عمل تقام خلال شباط الجاري ضمن برنامج <مواكبة تحديات الإصلاح في آلية الموازنة العامة في لبنان>. وشدد شربل على ان <وزير المال ينطلق في مناقشات الموازنة داخل مجلس الوزراء، من أن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي يجب ان تكون خطأ أحمر، ويجب إعادتها إلى منحنى تصاعدي>.

وقال: <تعميم موازنة ٢٠٠٩ لم يكن مجرد مراسلة إدارية بل دليلاً لإعداد الموازنة، وقد اعتمد الوزير شطح مبدأ الاعتمادات بحسب الامكانيات من خلال تحديد سقف انفاق معين لكل إدارة. التجاوب من الإدارات جاء ضعيفاً ليس لأنها لا تريد التجاوب، بل ربما لأن ليس لديها الجهاز الإداري الذي يمكنه وضع هذه التقديرات>.

وكشف شربل ان <عددًا من الموظفين ألحقوا بمديرية الموازنة ويخضعون لدورات تدريبية، ليتولوا مهمة مساعدة الادارات في التقديرات وفي اعداد مشاريع موازنتها>.

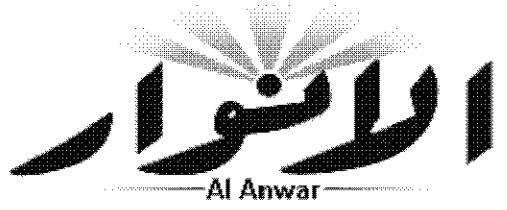
وقال: <في موازنة ٢٠١٠ ستتبع الطريقة نفسها ولكن التطبيق سيكون أفضل، اذ سنرسل مذكرة الى الادارات لوضع توقعاتها المتوسطة المدى (٣ سنوات) وسنجري مشاورات مع هذه الادارات قبل تحديد السقف لكل منها، ونتوصل على أساس ذلك الى سقف إجمالي يعرضه وزير المال على مجلس الوزراء، وعندما يقره مجلس الوزراء يصبح ملزماً لكل الوزارات>. ورأى أن <العمل ضمن سقف للإنفاق يساهم في ضبط الإنفاق وترشيده وتخفيف التجاذب بين وزارة المال والادارات الأخرى خلال اعداد الموازنة>.

وتابع: <خلال مناقشات موازنة ٢٠٠٩ مع الوزارات، أدت طلبات بعضها الى تخطي السقف، فأضفنا ما هو مبرر من هذه الطلبات، وثمة نفقات إضافية تطلب حالياً في جلسات مجلس الوزراء، فضلاً عن أننا كنا لحظنا تقلص تمويل عجز كهرباء لبنان في حال تمت زيادة التعرفة على الشطر الأخير، لكن استبعاد خفض التعرفة سيؤدي الى اضافة ٢٧٥ مليار ليرة على النفقات، وأتوقع تالياً أن يتخطى إجمالي النفقات ١٦ ألف مليار ليرة، بعدما كان في المشروع المحال على مجلس الوزراء ١٥٥٢ ملياراً، ولا ندري ما قد يطرأ ويؤدي الى مزيد من الزيادة>.

وأشار في المقابل الى زيادة في الواردات، بفعل توقع الحصول على ٨٥٠ ملياراً سنوياً من الرسم الثابت على صفيحة البنزين.

وأكد شربل التوجه إلى اعتماد <مبدأ شمولية مشروع الموازنة، بمعنى ان يكون كل الإنفاق ظاهراً في مشروع الموازنة، بما في ذلك انفاق مجلسي الانماء والإعمار والهيئة العليا للاغاثة والصدوق البلدي المستقل> مجلس الانماء والاعمار زدنا هذه السنة بجدول أضيف إلى مشروع الموازنة، يتضمن تقديرات لسحوباته من القروض الخارجية وهي تبلغ هذه السنة ٣٠٠ مليون دولار أي ٤٥٠ مليار ليرة<.

وقال: <ما نعمل عليه حالياً ويفترض ان يطبق في ٢٠١٠ هو عدم الاكتفاء بجدول، بل سيتم توزيع تقديرات السحوبات من القروض على القطاعات المعنية بالمشاريع التي سيتم الانفاق عليها، علي ان يلحظ كل انفاق في مشروع الموازنة العامة، ضمن موازنة الادارة المعنية، على شكل مساهمة تحول الى مجلس الانماء والاعمار لتنفيذ المشروع> في موازاة ذلك، فان الايرادات الاستثنائية، من قروض وهبات وغيرها، ستلحظ في الموازنة العامة كقروض خارجية تضاف الى الواردات<.



شربل: عجز موازنة ٢٠٠٩ سيتجاوز ٣٠ بالمئة والنفقات سترتفع الى اكثر من ١٦ الف مليار ليرة

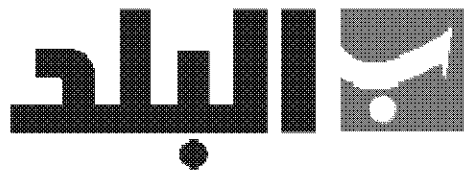
توقع مدير الموازنة وعقد النفقات في وزارة المال الياس شربل أن ترتفع نسبة العجز في مشروع موازنة ٢٠٠٩ الي أكثر من ٣٠ في المئة، بعدما كانت ٢٨,٣٧ في المئة في المشروع المعروض حالياً على مجلس الوزراء، وأن تتجاوز النفقات ١٦ ألف مليار ليرة، بزيادة نحو ٥٠٠ مليار عن المشروع الحالي. واذ لفت الى أن خدمة الدين العام في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠ في المئة من الايرادات، تخوف من أن تزيد كلفة خدمة الدين في موازنة ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليار ليرة في حال لم يتخذ أي إجراء لاطفاء جزء من الدين، مثل خصخصة قطاع الهاتف الخليوي.

وكان شربل حاضر امس في المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ضمن ورشة عمل ينظمها المعهد عن درس موازنة ٢٠٠٩ ومناقشتها، وهي الأولى من سلسلة ورش عمل تقام خلال شبات الجاري ضمن برنامج مواكبة تحديات الإصلاح في آلية الموازنة العامة في لبنان. وعرض شربل مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٩، فقال إنه يندرج ضمن إطار عام هو برنامج الإصلاح الشامل الذي قدمته الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر باريس ٣ والذي تضمن برنامجاً خاصاً بالإصلاحات الضريبية، وبرنامجاً خاصاً بإصلاحات إدارة الإنفاق وإدارة الدين العام. وأشار الى أن تحضير مشروع الموازنة تم ضمن المهلة القانونية، وبعد جلسات مناقشة مع الإدارات المعنية، وتم رفع المشروع إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٤، وقرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ متابعة البحث في المشروع بين وزير المال وكل وزير لديه ملاحظات على المشروع. وذكر بأن وزارة المال رفعت المشروع مجدداً الي مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢. وتطرق شربل الى أبرز الأرقام والبنود في مشروع الموازنة كما أحالته الوزارة على مجلس الوزراء، وقال: ان خدمة الدين في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠ في المئة من الايرادات، وإذا لم يتخذ اي إجراء لاطفاء جزء من الدين العام، كخصخصة الخليوي، فان خدمة الدين ستزيد في ٢٠١٠ نحو ٥٠٠ أو ٦٠٠ مليار ليرة على الأقل.

وقال: خلال مناقشات موازنة ٢٠٠٩ مع الوزارات، أدت طلبات بعضها الى تخطي السقف، فأضفنا ما هو مبرر من هذه الطلبات، وثمة نفقات اضافية تطلب حالياً في جلسات مجلس الوزراء، فضلاً عن أننا كنا لحنظنا تقلص تمويل عجز كهرباء لبنان في حال تمت زيادة التعرفة على الشطر الأخير، لكن استبعاد خفض التعرفة سيؤدي الى اضافة ٣٧٥ مليار ليرة على النفقات. وأتوقع تالياً أن يتخطى إجمالي النفقات الـ ١٦ ألف مليار ليرة، بعدما كان في المشروع المحال على مجلس الوزراء ١٥٥٢ ملياراً، ولا ندرى ما قد يطرأ ويؤدي الى مزيد من الزيادة. زيادة الواردات

وأشار في المقابل الى زيادة في الواردات، بفعل توقع الحصول على ٨٥٠ ملياراً سنوياً من الرسم الثابت

على صفيحة البنزين. وتوقع شربل أن ترتفع نسبة عجز الموازنة من ٢٨,٣٧ في المئة كما كانت في المشروع الأصلي، الى أكثر من ٣٠ في المئة. وأكد التوجه الى اعتماد مبدأ شمولية مشروع الموازنة، بمعنى أن يكون كل الانفاق العام ظاهراً في مشروع الموازنة، بما في ذلك إنفاق مجلس الانماء والاعمار والهيئة العليا للاغائة والصندوق البلدي المستقل. وقال مجلس الانماء والاعمار زودنا هذه السنة جدولاً أضيف الى مشروع الموازنة، يتضمن تقديرات لسحوباته من القروض الخارجية وهي تبلغ هذه السنة ٣٠٠ مليون دولار أي ٤٥٠ مليار ليرة. وقال: حرصاً على مزيد من الشفافية، طلبنا ايضاً من المؤسسات الكبرى، وتحديدأ مؤسسة كهرباء لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومجلس الجنوب ومجلس الانماء والاعمار وهيئة الاغائة، ان تعد مشاريع موازنتها لترفقها بالموازنة العامة. وكشف شربل أخيراً أن وزارة المال أعدت مشروع قانون يتيح امكان تدوير الاعتمادات لسنة واحدة فحسب بعد سنة الموازنة.



عجز الموازنة يتجاوز ٣٠ % والنفقات الى ١٦ ألف مليار

توقع مدير الموازنة وعقد النفقات في وزارة المال الياس شربل أن ترتفع نسبة العجز في مشروع موازنة ٢٠٠٩ الى أكثر من ٣٠% بعدما كانت ٨٢ ٣٧, % في المشروع المعروض حالياً على مجلس الوزراء وأن تتجاوز النفقات ١٦ ألف مليار ليرة، بزيادة نحو ٥٠٠ مليار عن المشروع الحالي. واذ لفت الى أن خدمة الدين العام في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠ في المئة من الايرادات، تخوف من أن تزيد كلفة خدمة الدين في موازنة ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليار ليرة "في حال لم يتخذ أي اجراء لاطفاء جزء من الدين"، مثل خصخصة قطاع الهاتف الخليوي.

حاضر شربل في المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ضمن ورشة عمل ينظمها المعهد عن "درس موازنة ٢٠٠٩ ومناقشتها"، وهي الأولى من سلسلة ورش عمل تقام خلال شباط الجاري ضمن برنامج "مواكبة تحديات الإصلاح في آلية الموازنة العامة في لبنان".

وعرض مشروع الموازنة للعام ٩٠٠٢، وأكد "أنه يندرج ضمن إطار عام هو برنامج الإصلاح الشامل الذي قدمته الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر باريس - ٢ والذي تضمن برنامجاً خاصاً بالإصلاحات الضريبية، وبرنامجاً خاصاً بإصلاحات إدارة الإنفاق وإدارة الدين العام."

ولفت الى أن "خدمة الدين في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠ في المئة من الايرادات، وإذا لم يتخذ اي اجراء لاطفاء جزء من الدين العام، كخصخصة الخليوي، فان خدمة الدين

ستزيد في ٢٠١٠ نحو ٥٠٠ أو ٦٠٠ مليار ليرة على الاقل". وشدد على أن "وزير المال ينطلق في مناقشات الموازنة داخل مجلس، الوزراء من أن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي يجب أن تكون خطأ أحمر، ويجب خفضها لا اعادتها الى منحى تصاعدي."

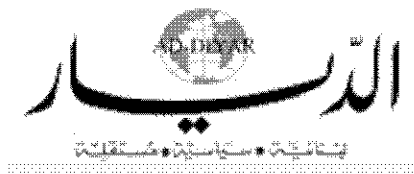
وقال "في موازنة ٢٠١٠ سنتبع الطريقة نفسها ولكن التطبيق سيكون أفضل، اذ سنرسل مذكرة الى الادارات لوضع توقعاتها المتوسطة المدى (٣ سنوات) وسنجري مشاورات مع هذه الادارات قبل تحديد السقف لكل منها، ونتوصل على أساس ذلك الى سقف اجمالي يعرضه وزير المال على مجلس، الوزراء وعندما يقره مجلس الوزراء يصبح ملزماً لكل الوزارات."

ورأى أن "العمل ضمن سقف للإنفاق يساهم في ضبط الانفاق وترشيده وتخفيف التجاذب بين وزارة المال والادارات الأخرى خلال اعداد الموازنة."

وقال: "خلال مناقشات موازنة ٢٠٠٩ مع الوزارات، أدت طلبات بعضها الى تخطي السقف، فأضفنا ما هو مبرر من هذه الطلبات، وثمة نفقات اضافية تطلب حالياً في جلسات مجلس، الوزراء فضلاً عن أننا كنا لحظنا تقلص تمويل عجز كهرباء لبنان في حال تمت زيادة التعرف على الشطر الأخير، لكن استبعاد خفض التعرف سيؤدي الى اضافة ٢٧٥ مليار ليرة على النفقات. وأتوقع تالياً أن يتخطى اجمالي النفقات ٦١ الـ ألف مليار ليرة، بعدما كان في المشروع المحال على مجلس الوزراء ١٥٥٢ ملياراً، ولا ندرى ما قد يطرأ ويؤدي الى مزيد من الزيادة."

وأشار في المقابل الى زيادة في الواردات، بفعل توقع الحصول على ٨٥٠ ملياراً سنوياً من الرسم الثابت على صفيحة البنزين.

أعدت وزارة المال مشروع قانون يتيح "امكان تدوير الاعتمادات لسنة واحدة فحسب بعد سنة الموازنة."



خدمة الدين العام تكسر حاجز الـ ٥٠ بالمائة من واردات الخزينة
نائب صندوق النقد لـ «الديار» :
تثبيت سعر صرف الليرة سياسة حكيمة

كتب المحرر الاقتصادي اكد نائب مدير عام صندوق النقد العالمي موريللو بورتوغال لـ«الديار» ان حجم الدين العام في لبنان يبقى الهاجس الاكبر ومصدر انكشاف مالي واقتصادي، ولو ان لبنان حقق تقدماً في ضوء متطلبات باريس ٣ لجهة خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من نسبة 180% الى ١٦٠% من الناتج.

وقال بورتوغال (الذي يزور لبنان الآن) لـ«الديار» ان الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي قبل الازمة وخلالها لعبت دوراً رئيسياً في ابعاد آثار الازمة عن لبنان.

وحول سؤال «الديار» ما اذا كان صندوق النقد انتقل من معارض لفكرة ثبات سعر الليرة الى مؤيد لها، قال نائب صندوق النقد الدولي ان سياسة تثبيت السعر عبر جهود البنك المركزي كانت سياسة حكيمة كان من جرائها حركة رساميل نشطة واستثمارات مع استقرار في الاسعار، وادت الى ارتفاع ملحوظ في الودائع وفي احتياطات البنك المركزي.

وكان نائب صندوق النقد الدولي قد شارك امس في مؤتمر صحافي عقده في مبنى وزارة المالية وزير المال الدكتور محمد شطح الذي اكد ان السياسة المالية وطبيعة الموازنة للعام ٢٠٠٩ ستكون في اطار حماية الانجازات التي تحققت حتى الآن في تلبية متطلبات باريس ٣ لجهة الاصلاحات التي تمت، وقال انه اذا كانت الاشهر الاربعة الباقية من عمر الحكومة لا تسمح بتنفيذ اجراءات محددة، فان وزارة المال ستسعى خلال المدة الفاصلة عن نتائج الانتخابات النيابية، الى وضع الترتيبات الاولية كي تتمكن الحكومة المقبلة من انجازها.

وقال ان وفدا من خبراء صندوق النقد الدولي سيزور لبنان خلال اسبوعين لاجراء عملية تقييم يصدر على اساسه تقرير موضوعي عن السياسات المالية والنقدية في لبنان.

وأمل وزير المال ان يقر مجلس الوزراء قريبا ميزانية العام ٢٠٠٩ كي تأخذ طريقها الى مجلس النواب.

وحول التجاذبات السياسية الحاصلة في الموازنة قال نائب مدير عام صندوق النقد الدولي انه لأمر مألوف ان تناقش الموازنات في العالم وتعرض لتجاذبات سياسية واقتصادية.

وحول تأخر عملية الخصخصة في لبنان وتداعياتها بالنسبة لعدم امكانية خفض حجم الدين العام، قال ان الازمة المالية العالمية لا توفر سيولة كافية لدى الشركات كي يحصل لبنان على عائدات مرتفعة لخصخصة الاتصالات والكهرباء، وهذا ما ادى الى تراجع امكانية خفض الدين العام، وان سنة ٢٠٠٩ ستكون صعبة للعالم كله، بما في ذلك لبنان، الذي وصفه بأنه سيسجل رغم ذلك معدل نمو مقبول.

علماً ان صندوق النقد كما قال، يراجع الآن الارقام السابقة المقررة عن نمو الناتج اللبناني الذي سيكون اقل مما كان مرتقباً، اي اقل من ٥% وربما يصل الى ٤% بالمقارنة مع معدل نمو متوقع للاقتصاد العالمي (٠).

(5% و) ناقص) ٢% للدول المتقدمة.

مؤشرات وقد كان من مؤشرات ارتباط الازمة العالمية بمعدلات النمو في لبنان توقع مدير الموازنة وعقد النفقات في وزارة المال الياس شريل امس بأن ترتفع نسبة العجز في موازنة ٢٠٠٩ الى اكثر من ٣٠ بالمائة بعدما كانت ٢٨.

37% في المشروع المعروض حالياً على بعض الوزراء وان تتجاوز النفقات ١٦ الف مليار بزيادة ٥٠٠ مليار عن المشروع الحالي.

ولفت الى ان خدمة الدين العام في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠% من الإيرادات مبدياً تخوفه من ان تزيد كلفة خدمة الدين في موازنة ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليار ليرة في حال لم يتخذ اي اجراء لاطفاء جزء من الدين العام عبر اجراءات منها خصخصة قطاع الخليوي.

(راجع الاقتصاد) وبالعودة الى زيارة نائب مدير عام صندوق النقد الدولي للبنان، فقد حذر تقرير للصندوق اخيرا من تباطؤ اقتصادي اكثر حدة ما لم تتحرك الحكومات بسرعة لاصلاح النظام المالي بتخليص البنوك العالمية من الاصول المتعثرة.

واشار الى ان صانعي السياسة اتخذوا عددا من الخطوات لمعالجة الازمة لكن ما زالت هناك حاجة الى مزيد من الاجراءات القوية.

وقال الصندوق «اذا لم يستعد القطاع المالي العالمي عافيته فان انتعاشا اقتصاديا متواصلا لن يكون ممكنا».

بطالة وقد كان من علامات الازمة العالمية ما اعلنه الرئيس اوباما من ان خسائر الوظائف في الولايات المتحدة ستكون «انباء مفجعة» وذلك بعد الغاء ٥٩٨ الف وظيفة وارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة الى ٧.

6%.

والامر نفسه في كندا حيث البطالة ارتفعت الى ٧.

2% مثلما ان بيانات حكومية في بريطانيا اظهرت امس ان اكثر من ٤٦٠٠ شركة افلست بمعدل ارتفاع ١١% في عدد الشركات المفلسة خلال ٢ اشهر، فيما اعلن ما يقرب من ٢٠ الف شخص عجزهم عن تسديد التزاماتهم.

وفي فرنسا كان البارز ارتفاع العجز الى مستوى قياسي بلغ ٥٥.

7مليار يورو (حوالي ٧١).

35مليار دولار) مع تزايد البطالة التي ارتفعت ايضا في سويسرا) الى اعلى مستوياتها منذ عامين (من ٢ الى ٣.

3%).

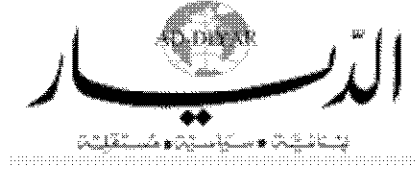
وفي روسيا كان الملفت ايضا الوتيرة الادنى للنمو منذ العام ١٩٩٩.

وأمس وصف الرئيس ساركوزي الازمة بأنها ازمة القرن وغير مسبوقه.

(وصل اليورو امس الى رقم منخفض ١.

2796دولار قبل ان يعود قليلاً الى الصعود).

وعلى الصعيد الاقليمي كان البارز تجميد مشاريع في دبي بقيمة ٥٨٢ مليار دولار (حسب تقرير صدر امس عن مركز بوليدز للابحاث) فيما اقرت الكويت ما اسمته «خطة انقاذ» بمليارات الدولارات تتضمن شراء الهيئة العاملة للاستثمار الكويتية حصصا في شركات وضخ سيولة فيها ودون الموافقة على طلب بتسديد ديون المواطنين.



مدير الموازنة في وزارة المال: عجز الموازنة سيتجاوز ٣٠% خدمة الدين تستهلك نحو ٥٠ في المئة من الإيرادات

توقع مدير الموازنة وعقد النفقات في وزارة المال الياس شربل امس ان ترتفع نسبة العجز في مشروع موازنة ٢٠٠٩ الى أكثر من ٣٠ في المئة، بعدما كانت ٢٨.

37 في المئة في المشروع المعروض حاليا على مجلس الوزراء، وان تتجاوز النفقات ١٦ الف مليار ليرة، بزيادة نحو ٥٠٠ مليار عن المشروع الحالي.

واذ لفت الى ان خدمة الدين العام في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠ في المئة من الإيرادات، تخوف من ان تزيد كلفة خدمة الدين في موازنة ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليار ليرة في حال لم يتخذ اي اجراء لاطفاء جزء من الدين، من مثل خصخصة قطاع الهاتف الخليوي.

وحاضر شربل في المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ضمن ورشة عمل ينظمها المعهد عن درس موازنة ٢٠٠٩ ومناقشتها، وهي الاولى من سلسلة ورش عمل تقام خلال شباط الجاري ضمن برنامج مواكبة تحديات الاصلاح في آلية الموازنة العامة في لبنان.

وعرض شربل لمشروع الموازنة للعام ٢٠٠٩، فقال انه يندرج ضمن اطار عام هو برنامج الاصلاح الشامل الذي قدمته الحكومة اللبنانية الى المؤتمر الدولي لدعم لبنان (مؤتمر باريس ٢) والذي تضمن برنامجا خاصا بالاصلاحيات الضريبية، وبرنامجا خاصا بإصلاحات ادارة الانفاق وادارة الدين العام.

وتطرق شربل الى ابرز الارقام والبنود في مشروع الموازنة كما احواله الوزارة على مجلس الوزراء.

وقال ان خدمة الدين في مشروع موازنة ٢٠٠٩ تستهلك ٥٠ في المئة من الإيرادات.

واضاف: اذا لم يتخذ اجراء لاطفاء جزء من الدين العام، كخصخصة الخليوي، فإن خدمة الدين ستزيد في ٢٠١٠ نحو ٥٠٠ او ٦٠٠ مليار ليرة على الاقل.

وشدد على ان وزير المال ينطلق في مناقشات الموازنة داخل مجلس الوزراء، من ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي يجب ان تكون خطا احمر، ويجب خفضها لا إعادة الى منحى تصاعدي.

وقال ان تعميم موازنة ٢٠٠٩ لم يكن مجرد مراسلة ادارية بل دليلا لاعداد الموازنة، مشيرا الى انه اعتمد مبدأ الاعتمادات بحسب الامكانيات من خلال تحديد سقف انفاق معين لكل ادارة.

وشرح طريقة وضع هذا السقف مع الاخذ في الاعتبار معدلات الانفاق في السنتين الاخيرتين ومعدلات النمو والتضخم.

واضاف: كان التجاوب من الادارات ضعيفا ليس لأنها لا تريد التجاوب بل ربما لأن ليس لديها الجهاز الاداري الذي يمكنه وضع هذه التقديرات.

وكشف ان عددا من الموظفين ألحقوا بمديرية الموازنة ويخضعون لدورات تدريبية، ليتولوا مهمة مساعدة الادارة في التقديرات وفي اعداد مشاريع موازنتها.

وقال: في موازنة ٢٠١٠ سنتبع الطريقة نفسها ولكن التطبيق سيكون افضل، اذ سنرسل مذكرة الى الادارات لوضع توقعاتها المتوسطة لمدة ٣ سنوات وسنجرى مشاورات مع هذه الادارات قبل تحديد السقف لكل منها، وتتوصل على اساس ذلك الى سقف اجمالي يعرضه وزير المال على مجلس الوزراء، وعندما يقره مجلس الوزراء يصبح ملزما لكل الوزارات.

ورأى ان العمل ضمن سقف للانفاق يساهم في ضبط الانفاق وترشيده وتخفيف التجاذب بين وزارة المال والادارات الاخرى خلال اعداد الموازنة.

وقال: خلال مناقشات موازنة ٢٠٠٩ مع الوزارات، ادت طلبات بعضها الى تخطي السقف، فأضفنا ما هو مبرر من هذه الطلبات، وثمة نفقات اضافية تطلب حاليا في جلسات مجلس الوزراء فضلا عن اننا كنا لحظنا تقلص تمويل عجز كهرباء لبنان في حال تمت زيادة التعرفة على الشطر الاخير، لكن استبعاد خفض التعرفة سيؤدي الى اضافة ٢٧٥ مليار ليرة على النفقات.

وتابع: اتوقع تاليا ان يتخطى اجمالي النفقات الـ ١٦ الف مليار ليرة، بعد ان كان في المشروع المحال على مجلس الوزراء ١٥٥٢ مليارا، ولا ندرى ما قد يطرأ ويؤدي الى مزيد من الزيادة.

واشار في المقابل الى زيادة في الواردات، بفعل توقع الحصول على ٨٥٠ مليار سنويا من الرسم الثابت على صفيحة البنزين.

L'Orient LE JOUR

Les dépenses publiques risquent d'augmenter de 40 % en 2009



Par Bachir El-Khoury | 07/02/2009

FINANCES Dans le cadre d'un colloque sur la réforme budgétaire, l'ex-directeur du budget au sein du ministère des Finances a dit s'attendre à ce que le déficit dépasse 30 % des dépenses en 2009.

À l'initiative de l'Institut des finances (IDF), un atelier a été organisé hier dans le cadre d'un programme lancé récemment sur les « défis de la réforme budgétaire au Liban ». L'atelier, auquel ont pris part plusieurs économistes, fonctionnaires d'État et représentants de la société civile, était notamment axé sur le projet de budget 2009 et les moyens susceptibles de réduire le déficit budgétaire à moyen terme. L'ex-directeur du budget au sein de ministère des Finances, Élias Charbel, a ainsi mis l'accent durant son intervention sur l'avancée des réformes au niveau de la Direction générale des impôts au cours des dernières années, soulignant toutefois que le chemin des réformes reste encore long. « Afin d'augmenter la visibilité et de mieux maîtriser le budget, l'État devrait prendre une série de

mesures visant à contrôler les coûts en incluant, par exemple, tous les budgets annexes dans le budget principal », a-t-il souligné. Selon M. Charbel, la consolidation budgétaire, qui consiste à enregistrer les dépenses et les revenus des caisses de l'État (Caisse municipale, Haut Comité de secours, Caisse du Sud, etc.) dans les comptes publics généraux, est une condition sine qua non de la réforme budgétaire. « Cela permettra à l'État d'optimiser ses dépenses, d'autant plus qu'une répartition sectorielle de ces budgets servirait à réduire les pertes dues à l'enchevêtrement entre ces caisses et les ministères », a-t-il ajouté. Cette consolidation inclurait également l'EDL ainsi que le Conseil du développement et de la reconstruction (CDR), qui a déjà fourni au gouvernement, selon M. Charbel, un calendrier de dépenses annexes, évaluées à 300 millions de dollars en 2009. Toujours sur le plan des réformes, l'ex-directeur du budget a souligné qu'une série de mesures ont été incluses dans le projet de budget actuel, dont l'octroi des crédits aux administrations publiques seulement sous conditions particulières. Il a appelé, en outre, à ce que les directions publiques présentent à l'avenir des budgets préparés à l'avance afin que le gouvernement puisse planifier ses dépenses. De son côté, l'économiste Charbel Nahas a prôné l'adoption d'un système de taxes progressives qui touche notamment aux revenus et biens immobiliers, soulignant que la majeure partie des dépenses sociales aux États-Unis est assurée grâce à une taxe foncière.

Dépassement du budget en 2009 ?

Sur un autre plan, l'ex-directeur au sein du ministère des Finances a mis en garde, au cours du débat, contre un éventuel dépassement du budget de 2009 qui prévoit déjà une hausse de 35 % des dépenses publiques. « Le déficit, estimé à 28,4 % dans le projet actuel, pourrait aller au-delà de 30 % des dépenses publiques », a-t-il averti. Selon lui, le retard pris dans l'application de certaines réformes risque d'avoir des retombées néfastes sur les finances publiques et le niveau de la dette au cours des deux prochaines années. « Le budget 2009 se base, entre autres, sur l'hypothèse d'une hausse des tarifs des tranches supérieures de l'électricité, qui, a priori, n'aura pas lieu cette année. Cela va donc se répercuter en une hausse supplémentaire de 375 milliards de livres des dépenses du Trésor », a-t-il ajouté. Le déficit étant comblé par des prêts, le service de la dette, qui représente 40 % des dépenses en 2009, pourrait augmenter entre 500 et 600 milliards de livres en 2010, a-t-il conclu.